

التحديات المعاصرة لمراجعة الأدوات المالية في ظل تطبيق IFRS 9 (دراسة استطلاعية لآراء المراجعين القانونيين في مدينة طرابلس)

أ. سهام مصباح بازيونة
قسم المحاسبة، المعهد الوطني للإدارة، ليبيا
البريد الإلكتروني: SehamBaz3@gmail.com

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف أبرز الصعوبات المهنية والفنية التي يواجهها المراجعون القانونيون في مدينة طرابلس عند فحص الأدوات المالية وفق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9. ويأتي هذا الاهتمام نتيجة التغير الجوهري الذي أدخله المعيار على معالجة خسائر الائتمان، حيث انتقل التركيز من الاعتراف بالخسائر بعد تحققها إلى تقدير الخسائر المتوقعة اعتماداً على معلومات مستقبلية وافتراسات اقتصادية ونماذج كمية أكثر تعقيداً.

وتستمد الدراسة أهميتها من ارتباط موضوعها بجودة أعمال المراجعة الخارجية ومدى موثوقية القوائم المالية، خاصة في بيئة مهنية تحتاج إلى تطوير أدواتها الفنية والتنظيمية حتى تتمكن من مواكبة متطلبات المعايير الدولية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما جُمعت البيانات من خلال استبانة وُجّهت إلى عينة من مراجعي الحسابات القانونيين العاملين بمدينة طرابلس. وقد بلغ المجتمع العام للدراسة 2600 مراجع قانوني مرخص ومسجلين لدى نقابة المحاسبة والمراجعة القانونية الليبية، في حين بلغ المجتمع المستهدف داخل مدينة طرابلس 500 مراجع. وتم توزيع 300 استبانة، واستُرد منها 175 استبانة صالحة للتحليل، بنسبة استجابة بلغت 58.3%.

تناولت الدراسة أربعة أبعاد رئيسية للتحديات المرتبطة بتطبيق IFRS 9، وهي: مستوى المعرفة والتأهيل المهني، ومدى جودة البيانات وتوافرها، وصعوبة النماذج الرياضية والإحصائية، إضافة إلى أثر المعيار على وقت وتكلفة إجراءات المراجعة. وقد أوضحت النتائج أن المتوسط العام لاستجابات العينة بلغ 4.11، وهو ما يعكس درجة اتفاق مرتفعة على أن مراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9 تتطوي على تحديات مؤثرة. وجاء تحدي زيادة وقت وتكلفة المراجعة في المرتبة الأولى، تلاه تعقيد النماذج، ثم مشكلات جودة البيانات وتوافرها، بينما جاء بعد المعرفة والتأهيل المهني في المرتبة الأخيرة نسبياً.

وانتهت الدراسة إلى ضرورة تعزيز جاهزية المراجعين للتعامل مع متطلبات IFRS 9 من خلال برامج تدريبية متخصصة، وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وإصدار أدلة وإرشادات مهنية محلية تساعد المراجعين على فحص التقديرات المرتبطة بالأدوات المالية بكفاءة أعلى، بما يدعم جودة المراجعة ويزيد من موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية.

الكلمات المفتاحية: IFRS 9، الأدوات المالية، مراجعة الحسابات، الخسائر الائتمانية المتوقعة، طرابلس.

Contemporary Challenges of Auditing Financial Instruments under IFRS 9 (An Exploratory Study of Statutory Auditors' Views in Tripoli)

Seham Mesbah Bazina
Accounting Department, National Institute of Administration, Libya
Email:SehamBaz3@gmail.com

ABSTRACT

This study examines the main professional and technical difficulties encountered by statutory auditors in Tripoli when auditing financial instruments under the requirements of IFRS 9. The significance of the topic arises from the fundamental change introduced by the standard in credit loss recognition, as it shifted the accounting treatment from an incurred-loss approach to an expected credit loss model based on forward-looking information, economic assumptions, and more complex quantitative techniques.

The study is important because it is closely related to external audit quality and the reliability of financial reporting, particularly in a professional environment that requires stronger technical and regulatory support to keep pace with international reporting standards. To achieve its objectives, the study adopted a descriptive analytical approach and collected data through a questionnaire administered to statutory auditors practicing in Tripoli. The overall population consisted of 2,600 licensed statutory auditors registered with the Libyan Accountants and Auditors Association, while the target population in Tripoli included 500 auditors. A total of 300 questionnaires were distributed, and 175 valid responses were received, representing a response rate of 58.3%.

The study focused on four key dimensions: auditors' professional knowledge and qualification regarding IFRS 9, the quality and availability of data, the complexity of mathematical and statistical models, and the impact of the standard on audit time and cost. The findings showed that the overall mean score was 4.11, indicating a high level of agreement among respondents that auditing financial instruments under IFRS 9 involves significant challenges. The most prominent challenge was the increase in audit time and cost, followed by model complexity, data quality and availability, and finally professional knowledge and qualification.

Keywords: IFRS 9, financial instruments, auditing, expected credit loss, Tripoli.

المقدمة

شهدت التقارير المالية في السنوات الأخيرة تغيرات واضحة نتيجة التوسع الكبير في استخدام الأدوات المالية بمختلف صورها، مثل القروض، والاستثمارات، والأوراق المالية، والمشتقات. ولم يعد التعامل مع هذه الأدوات مقتصرًا على إثباتها محاسبياً فقط، بل أصبح مرتبطاً بدرجات متعددة من المخاطر، خصوصاً المخاطر الائتمانية والسوقية. وقد ترتب على ذلك تزايد حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات أكثر دقة وشفافية تساعد على فهم طبيعة هذه المخاطر وتقييم أثارها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. ومن ثم أصبحت المحاسبة عن الأدوات المالية ومراجعتها من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة في الفكر المحاسبي والممارسة المهنية المعاصرة. (عبد العال، 2019؛ أوبي وتايلور، 2024)

وفي هذا الإطار، يمثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 نقطة تحول مهمة في معالجة الأدوات المالية، خاصة فيما يتعلق بآلية الاعتراف بخسائر الائتمان. فقد نقل المعيار التركيز من نموذج يقوم على الاعتراف بالخسائر بعد تحققها إلى نموذج أكثر استباقية يعتمد على تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. ونتيجة لذلك، أصبح قياس الأصول المالية يتطلب الاستناد إلى توقعات مستقبلية وافتراسات اقتصادية ونماذج كمية وإحصائية، وليس فقط إلى أحداث فعلية وقعت في الماضي. وبذلك اتسع نطاق تطبيق المعيار ليشمل جودة البيانات، وكفاءة نظم المعلومات، وقدرة الإدارة على إعداد تقديرات يمكن دعمها والتحقق من معقوليتها. (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، 2014؛ لجنة السياسات العامة العالمية، 2016؛ برايس ووترهاوس كوبرز، 2021)

وقد ألقى هذا التحول بآثاره المباشرة على عمل المراجع الخارجي؛ إذ لم تعد مراجعة الأدوات المالية تعتمد فقط على فحص القيود المحاسبية أو التحقق من كفاية العرض والإفصاح. بل أصبح على المراجع أن يتعامل مع تقديرات أكثر تعقيداً، وأن يختبر الافتراضات التي تبني عليها الإدارة تقديراتها، ويفحص جودة البيانات المستخدمة، ويتحقق من ملائمة النماذج التي يتم من خلالها قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما يتطلب ذلك قدرة أكبر على ممارسة الحكم المهني، وفهماً فنياً أعمق، ومهارات تحليلية مناسبة، لا سيما في الحالات التي تكون فيها الأدوات المالية معقدة أو تكون البيانات غير مكتملة أو ترتبط التوقعات الاقتصادية بدرجة عالية من عدم الاستقرار. (كبه بي إم جي، 2020؛ إرنست ويونغ، 2021؛ الحراسيس، 2024)

وتصبح هذه الصعوبات أكثر وضوحاً في البيانات النامية، حيث قد تواجه المؤسسات ومكاتب المراجعة تحديات تتعلق بضعف قواعد البيانات التاريخية، ومحدودية البنية التقنية، وتفاوت مستوى التأهيل المهني، وصعوبة إعداد توقعات اقتصادية دقيقة يمكن الاعتماد عليها. وتندرج البيئة اللببية ضمن البيانات التي تستحق مزيداً من الدراسة في هذا الجانب، نظراً لما تواجهه مهنة المراجعة من متطلبات متزايدة نتيجة الاتجاه نحو تطبيق المعايير الدولية، وما يفرضه ذلك من ضرورة تطوير قدرات المراجعين القانونيين ورفع جاهزية مكاتب المراجعة للتعامل مع متطلبات IFRS 9 عند مراجعة الأدوات المالية. (البنك الدولي، 2022؛ حويلي وحسن، 2025)

وتكتسب مدينة طرابلس أهمية خاصة في هذا السياق، باعتبارها أحد أهم المراكز المهنية والاقتصادية في ليبيا، وتضم عدداً كبيراً من مراجعي الحسابات القانونيين ومكاتب المراجعة. لذلك فإن دراسة واقع التحديات التي يواجهها المراجعون القانونيون في طرابلس عند مراجعة الأدوات المالية وفق IFRS 9 يمكن أن تسهم في توضيح مستوى استعداد المهنة للتعامل مع هذا المعيار. ويشمل ذلك جوانب متعددة، منها التأهيل المهني، ومدى توافر البيانات وجودتها، وصعوبة التعامل مع النماذج الرياضية والإحصائية، وما يترتب على ذلك من زيادة في وقت وتكلفة إجراءات المراجعة. (نقابة المحاسبين والمراجعين، 2022؛ حويلي وحسن، 2025)

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في أن تطبيق IFRS 9 قد وسّع نطاق مسؤوليات المراجع القانوني، وجعل مراجعة الأدوات المالية أكثر ارتباطاً بالتقديرات والنماذج والبيانات المستقبلية، في حين قد لا تكون بيئة الممارسة المهنية مهيأة بصورة كافية من حيث البنية المعلوماتية، ومستوى التدريب، وكفاءة النظم، والقدرة على التعامل مع النماذج التقديرية. وبناءً على ذلك، يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس عند مراجعة الأدوات المالية في ظل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 ؟ (أستولفي، 2021؛ بريسكو وسانتونستاسو وفيونديلا، 2025)

وتتبع أهمية الدراسة من ارتباطها المباشر بجودة المراجعة الخارجية وموثوقية التقارير المالية، خاصة في ظل معيار يؤثر بدرجة كبيرة في قياس الأدوات المالية وتقدير خسائرها. كما تستمد الدراسة أهميتها من تركيزها على بيئة مهنية محلية لا تزال بحاجة إلى دراسات تطبيقية تربط بين متطلبات المعايير الدولية وواقع العمل المهني. ومن الناحية العملية، يمكن أن تساعد نتائج الدراسة مكاتب المراجعة والجهات المهنية والتنظيمية في ليبيا على تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، سواء في التدريب والتأهيل أو في إصدار إرشادات مهنية تساعد المراجعين على تطبيق متطلبات IFRS 9 بكفاءة أعلى. (أوبي وتابلور، 2024؛ حويلي وحسن، 2025)

وبناءً على ما سبق، يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات المهنية والفنية التي تواجه مراجعي الحسابات القانونيين في مدينة طرابلس عند مراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9، وذلك من خلال استطلاع آرائهم حول الجوانب الأكثر تأثيراً في عملية المراجعة. ويركز البحث بوجه خاص على مستوى معرفة المراجعين بمتطلبات المعيار، ومدى تأثير جودة البيانات وتوافرها على إجراءات المراجعة، وصعوبة النماذج الرياضية والإحصائية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، إضافة إلى أثر تطبيق المعيار على الوقت والتكلفة المرتبطين بمراجعة الأدوات المالية. (الحراسيس، 2024؛ بريسكو وآخرون، 2025)

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تحتل الأدوات المالية موقعاً متقدماً ضمن الموضوعات المحاسبية والمراجعية ذات الطبيعة المعقدة، وذلك بسبب تنوع أشكالها واختلاف خصائصها الاقتصادية وارتباطها المباشر بمخاطر التمويل والاستثمار والائتمان والسوق. فهي لا تقتصر على القروض أو السندات أو الاستثمارات المالية، بل تمتد لتشمل الأوراق المالية والمشتقات والعقود التي تنشئ أصلاً مالياً لطرف، وفي المقابل التزاماً مالياً أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر. ومع اتساع استخدام هذه الأدوات في المؤسسات المالية وغير المالية، ظهرت الحاجة إلى إطار محاسبي أكثر قدرة على تمثيل جوهرها الاقتصادي وبيان المخاطر المرتبطة بها، بما يدعم جودة المعلومات المالية المنشورة ويجعلها أكثر ملاءمة لمتخذي القرار. (عبد العال، 2019؛ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، 2014)

وفي ضوء هذا التطور، جاء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 ليقدّم معالجة محاسبية أكثر استجابة لطبيعة المخاطر التي تتضمنها الأدوات المالية مقارنة بالنماذج السابقة. فقد عالج المعيار إحدى المشكلات الأساسية التي كانت محل انتقاد، وهي تأخر الاعتراف بخسائر الائتمان إلى أن تظهر أدلة فعلية على التعثر. لذلك اتجه IFRS 9 إلى تبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، الذي يسمح بالاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة اعتماداً على بيانات تاريخية ومعلومات حالية وتوقعات مستقبلية يمكن دعمها والتحقق منها، بدلاً من انتظار تحقق الخسارة بصورة فعلية. (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، 2014؛ لجنة السياسات العامة العالمية، 2016)

ويعتمد IFRS 9 في معالجته للأدوات المالية على ثلاثة مجالات رئيسية، تتمثل في التصنيف والقياس، والهبوط في قيمة الأصول المالية، ومحاسبة التحوط. ويُعد جانب الهبوط في القيمة هو الأكثر اتصالاً بموضوع هذه الدراسة، لأنه يرتبط مباشرة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وما يتضمنه من تقديرات كمية وافتراسات مستقبلية. ومن ثم أصبح قياس الأدوات المالية في ظل هذا المعيار أكثر ارتباطاً بمستوى مخاطر الائتمان وبالتغيرات الاقتصادية المتوقعة، الأمر الذي زاد من أهمية الحكم المهني سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند مراجعتها. (برايس ووترهاوس كوبرز، 2021؛ إرنست ويونغ، 2021)

ويختلف نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عن النماذج التقليدية في أنه لا ينظر إلى الأحداث السابقة وحدها، بل يدمج معها احتمالات التعثر المستقبلية، ومعدل الخسارة عند التعثر، وحجم التعرض للمخاطر، إلى جانب التوقعات الاقتصادية ذات الصلة. وبناءً على ذلك، تصبح الإدارة مطالبة ببناء تقديرات تعتمد على ربط البيانات المتاحة بالظروف الاقتصادية المتوقعة وبطبيعة المؤسسة ومحفظتها المالية. وهذا يجعل القياس المحاسبي في ظل IFRS 9 أكثر عرضة لعدم التأكد مقارنة بالنماذج التي كانت تركز على الخسائر التي تحققت بالفعل. (كيه بي إم جي، 2020؛ هال، 2022)

وقد أدى هذا التحول إلى جعل التقديرات المحاسبية عنصرًا أكثر تأثيرًا في القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة. فهذه المخصصات لا تتحدد فقط على أساس بيانات فعلية، بل تعتمد بدرجة كبيرة على افتراضات الإدارة وجودة البيانات التي تستند إليها تلك الافتراضات. وكلما زاد اعتماد القياس على التقدير، زادت الحاجة إلى ضوابط داخلية وإجراءات مراجعة أكثر دقة لاختبار مدى منطقية هذه التقديرات وقابليتها للدعم. وبذلك فإن IFRS 9 لم يغير طريقة القياس المحاسبي فحسب، بل غير أيضًا نوعية أدلة المراجعة التي يحتاجها المراجع عند فحص الأدوات المالية. (بيل وغريفين، 2012؛ بيفر وماكنيكولز ووانغ، 2021)

ومن زاوية المراجعة الخارجية، أضاف IFRS 9 أعباء مهنية وفنية واضحة على المراجع القانوني. فلم يعد عمل المراجع مقتصرًا على التحقق من صحة القيود أو كفاية الإفصاحات، بل أصبح يشمل فحص النماذج المستخدمة، وتقييم جودة البيانات، واختبار الافتراضات المستقبلية، والتأكد من توافق السياسات المحاسبية مع متطلبات المعيار. وتزداد صعوبة هذه المهمة كلما كانت الأدوات المالية أكثر تعقيدًا، أو عندما تعتمد المؤسسة محل المراجعة على نماذج كمية متقدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. (لجنة السياسات العامة العالمية، 2016؛ كيه بي إم جي، 2020)

وتُعد جودة البيانات من الركائز الأساسية التي يتوقف عليها نجاح تطبيق IFRS 9 ومراجعتها. فالنموذج التقديري، مهما بلغت درجة تطوره، لا يمكن أن يقدم قياسات يمكن الاعتماد عليها إذا كانت البيانات المدخلة غير دقيقة أو ناقصة أو يصعب التحقق منها. وتشمل هذه البيانات سجلات السداد والتعثر، وبيانات المحافظ الائتمانية الحالية، والمعلومات المستقبلية المرتبطة بالظروف الاقتصادية. وفي حال كانت نظم المعلومات المحاسبية ضعيفة أو قواعد البيانات محدودة، تصبح مهمة المراجع أكثر تعقيدًا؛ لأنه يكون مطالبًا بتقييم بيانات قد لا تكون معدة أصلاً لخدمة متطلبات القياس المتقدم وفق IFRS 9. (إرنست ويونغ، 2021؛ برايس ووترهاوس كوبرز، 2021)

كما تمثل النماذج الرياضية والإحصائية تحديًا مهنيًا مهمًا للمراجع القانوني، لأن بعض نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على أساليب كمية متقدمة تتطلب فهمًا لمخاطر الائتمان، وتحليل الحساسية، والسيناريوهات الاقتصادية، والعلاقات بين المتغيرات المالية وغير المالية. وقد تتجاوز هذه الجوانب نطاق الخبرة التقليدية للمراجع، ولا سيما في البيانات التي تفتقر إلى متخصصين في النمذجة المالية وتحليل البيانات. لذلك قد يصبح اللجوء إلى خبراء متخصصين أمرًا ضروريًا عند مراجعة النماذج المعقدة أو المحافظ المالية الكبيرة التي تتأثر بدرجة عالية بالتغيرات الاقتصادية. (هال، 2022؛ بريسكو وسانتونستاسو وفينونديلا، 2025)

ولا تنحصر صعوبة مراجعة IFRS 9 في الجوانب الفنية للنماذج فقط، بل تمتد إلى تقييم الأحكام المهنية التي تستخدمها الإدارة. فاختيار السيناريوهات الاقتصادية، وتقدير احتمالات التعثر، وتحديد الخسارة عند التعثر، وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، كلها قرارات تقوم على مساحة واسعة من التقدير. ومن ثم، يصبح على المراجع أن يحدد ما إذا كانت هذه الأحكام منطقية ومدعومة بأدلة كافية، وما إذا كانت الافتراضات المستخدمة محايدة ومتسقة مع الواقع الاقتصادي، أم أنها تنطوي على تحيز قد يؤثر في عدالة القياس. (بيل وغريفين، 2012؛ الحراسيس، 2024)

وقد بينت الأدبيات الحديثة أن التعقيد المصاحب لتطبيق IFRS 9 ينعكس أيضًا على تقارير المراجعة، ولا سيما من خلال زيادة الاهتمام بموضوعات المراجعة الرئيسية المرتبطة بالأدوات المالية والتقديرات عالية الحساسية. فكلما ارتفعت درجة عدم التأكد في القياس، ازدادت حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى فهم الأحكام التي اعتمدت عليها الإدارة وكيف تعامل معها المراجع. ومن هنا فإن أثر IFRS 9 لا يقتصر على القياس المحاسبي، بل يمتد إلى جودة الإفصاح ووضوح الاتصال بين المراجع ومستخدمي التقارير المالية. (أستولفي، 2021؛ الحراسيس، 2024)

ومن النتائج العملية لتطبيق IFRS 9 أنه يؤدي غالبًا إلى زيادة الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بعملية المراجعة. فالمراجع يحتاج إلى تنفيذ إجراءات إضافية تتعلق باختبار جودة البيانات، وفحص طريقة بناء النماذج، وتقييم الافتراضات، وإجراء اختبارات الحساسية، والتحقق من كفاية الإفصاحات. وقد تتطلب هذه الإجراءات موارد بشرية وفنية أكبر، خصوصًا لدى مكاتب المراجعة التي تتعامل مع مؤسسات مالية أو شركات تمتلك أدوات مالية متعددة ومعقدة. وتكون هذه الضغوط أكثر وضوحًا في مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تمتلك أدوات تقنية أو خبرات متخصصة كافية. (ديلويت، 2020؛ كيه بي إم جي، 2020)

وتزداد تحديات تطبيق IFRS 9 في البيانات النامية، حيث قد تعاني المؤسسات من ضعف البنية المعلوماتية، ومحدودية البيانات التاريخية، وعدم انتظام التدريب المهني، وصعوبة بناء توقعات اقتصادية مستقرة. وهذه العوامل لا تؤثر فقط في قدرة المؤسسات على إعداد تقديرات دقيقة، بل تمتد آثارها إلى المراجع الخارجي الذي يحتاج إلى أدلة كافية وملائمة لتكوين رأيه المهني. لذلك تؤكد بعض الأدبيات أن تطبيق المعايير الدولية في الاقتصادات النامية يحتاج إلى دعم مؤسسي ومهني وتنظيمي فعلي حتى لا يظل التطبيق مجرد التزام شكلي لا يحقق أهدافه العملية. (البنك الدولي، 2022؛ رشيد، 2021)

وفي البيئة العربية والليبية، تناولت بعض الدراسات أثر IFRS 9 في جودة المعلومات المحاسبية والمعوقات المرتبطة بتطبيقه. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن نجاح التطبيق يتوقف على وجود نظم معلومات فعالة، وتأهيل مهني مناسب، وقدرة المؤسسات على إنتاج بيانات دقيقة وموثوقة. كما أوضحت الدراسات التي تناولت المصارف الليبية وجود تحديات مرتبطة بجودة البيانات والإمكانات الفنية ومتطلبات القياس والإفصاح، وهي تحديات تنعكس مباشرة على عمل المراجع الخارجي عند فحص تقديرات الأدوات المالية. (عبد السلام وآخرون، 2021؛ حويلي وحسن، 2025)

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن الإطار النظري للدراسة الحالية يقوم على تداخل عدة عناصر مترابطة، تشمل طبيعة الأدوات المالية، ومتطلبات IFRS 9، وجودة البيانات، وتعقيد النماذج، وكفاءة المراجع، والبيئة المهنية التي يتم فيها التطبيق. ومن ثم لا يمكن تفسير التحديات التي يواجهها المراجع القانوني من خلال عامل منفرد، بل ينبغي النظر إليها باعتبارها ناتجة عن تفاعل بين متطلبات معيارية معقدة وواقع مهني ومؤسسي قد لا يكون مهياً بالكامل لاستيعاب هذه المتطلبات.

وبناءً على ذلك، فإن جودة مراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9 تتوقف على مجموعة من العوامل المتكاملة، من أبرزها مستوى المعرفة الفنية لدى المراجع، وجودة البيانات المستخدمة في القياس، ووضوح السياسات المحاسبية، وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، والقدرة على اختبار النماذج والافتراضات المستقبلية. وفي السياق الليبي، تكتسب هذه العوامل أهمية مضاعفة بسبب الحاجة إلى رفع جاهزية مهنة المراجعة، وتطوير برامج تدريبية وإرشادات مهنية تساعد المراجعين القانونيين على أداء دورهم بكفاءة أكبر في ظل متطلبات المعايير الدولية الحديثة.

أولاً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية

شهد معيار IFRS 9 حضوراً واضحاً في الأدبيات المحاسبية والمهنية، نظراً لما أحدثه من انتقال مهم في معالجة الأدوات المالية، وبخاصة في جانب خسائر الائتمان. فقد أصبح القياس في ظل هذا المعيار أكثر ارتباطاً بالتوقعات المستقبلية وبالافتراضات الاقتصادية، وهو ما فتح مجالاً واسعاً للدراسات التي تناولت صعوبات التطبيق، وجودة التقارير المالية، وإدارة المخاطر، وانعكاسات ذلك على عمل المراجع الخارجي.

وتشير الدراسات العربية إلى أن تطبيق IFRS 9 في البيانات المصرفية لا يزال يواجه عدداً من التحديات العملية. فقد أوضحت دراسة حويلي وحسن (2025) أن المصارف الليبية تواجه مشكلات تتعلق بجودة البيانات، ومحدودية الإمكانات الفنية، وصعوبة الوفاء بمتطلبات القياس والإفصاح. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من حيث تناولها للبيئة الليبية، غير أن تركيزها الأساسي كان على جودة التقارير المالية، بينما يركز البحث الحالي على التحديات من منظور المراجع القانوني عند مراجعة الأدوات المالية.

وفي اتجاه قريب، تناولت دراسة رشيد (2021) متطلبات تطبيق IFRS 9 داخل القطاع المصرفي، وأشارت إلى أن التطبيق الفعال للمعيار يحتاج إلى نظم معلومات متطورة، وتأهيل فني مناسب، وقدرة على تحمل التكلفة المرتبطة بالتطبيق. وتدعم هذه النتائج فكرة أن تطبيق المعيار لا يتوقف على استيعاب متطلباته المحاسبية فقط، بل يتطلب أيضاً بنية فنية ومعلوماتية قادرة على إنتاج بيانات وتقديرات قابلة للاعتماد. وتختلف الدراسة الحالية عن هذا الاتجاه في أنها تركز على أثر هذه المتطلبات في إجراءات المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

أما دراسة حطبة (2022) فقد ركزت على العلاقة بين IFRS 9 وإدارة المخاطر المصرفية، خاصة من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وقد بينت أن الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة يمكن أن يدعم قدرة المصارف على قياس المخاطر الائتمانية وإدارتها. وتظهر أهمية هذه النتيجة بالنسبة للبحث الحالي في أن دور

المراجع الخارجي يصبح أكثر أهمية عند التحقق من مدى سلامة التقديرات والافتراضات المستخدمة في قياس تلك الخسائر.

كما تناولت دراسة عبد السلام وآخرين (2021) أثر المحاسبة عن الأدوات المالية وفق IFRS 9 في جودة المعلومات المحاسبية، وخلصت إلى أن المعيار قد يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية والاعتماد على تقديرات مستقبلية. وترتبط هذه النتيجة بموضوع البحث الحالي، لأن جودة المعلومات المحاسبية تمثل أحد الأسس التي يستند إليها المراجع عند تقييم عدالة القوائم المالية وفحص البنود الخاصة بالأدوات المالية.

وتناولت دراسة إبراهيم (2020) عددًا من التحديات التي تواجه البنوك عند تطبيق IFRS 9، ومنها صعوبة القياس والتقدير، وتأثير التطبيق على جودة التقارير المالية، ومتطلبات رأس المال، والحاجة إلى دعم مهني وتشريعي. وتوضح هذه الدراسة أن تطبيق المعيار لا يرتبط بالجانب المحاسبي وحده، بل يتأثر أيضًا بالبيئة التنظيمية والمهنية التي تعمل داخلها المؤسسات ومكاتب المراجعة.

أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت الموضوع من زوايا أوسع. فقد ناقشت دراسة أستولفي (2021) أثر تعقيد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في توسيع فجوة التوقعات في المراجعة، وأشارت إلى أن معايير مثل IFRS 9 قد تزيد الفجوة بين ما ينتظره مستخدمو القوائم المالية من المراجع وبين حدود ما يستطيع المراجع القيام به مهنيًا. وتدعم هذه النتيجة فكرة أن التقديرات المعقدة المرتبطة بالأدوات المالية تفرض ضغوطًا إضافية على المراجع الخارجي.

كما تناولت الحراسيس (2024) أثر التقديرات المعقدة المرتبطة بـ IFRS 9 في الإفصاح عن موضوعات المراجعة الرئيسية في سوق رأس المال الأردني. وقد أوضحت الدراسة أن ارتفاع درجة عدم التأكد في تقديرات المعيار يدفع المراجعين إلى إبراز هذه الموضوعات بصورة أوضح في تقارير المراجعة، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى مخاطر المراجعة في هذا المجال. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح الصلة بين تقديرات IFRS 9 وطبيعة الإجراءات المهنية التي يقوم بها المراجع.

وقدمت دراسة أوبي وتايلور (2024) مراجعة منهجية للأدبيات المتعلقة بتبني IFRS 9، وأشارت إلى أن المعيار دعم الاعتراف المبكر بالمخاطر الائتمانية، لكنه في الوقت نفسه زاد من الاعتماد على بيانات معقدة وافتراضات مستقبلية. كما أكدت الدراسة الحاجة إلى مزيد من البحوث في البيئات النامية والأسواق غير المستقرة، وهو ما يعزز أهمية دراسة الموضوع في البيئة الليبية.

وفي القطاع المصرفي الأوروبي، تناولت دراسة بريسكو وسانتونستاسو وفينديلا (2025) أثر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في جودة المراجعة. وقد أوضحت أن هذا النموذج زاد من الجهد المطلوب من المراجعين بسبب الحاجة إلى فحص البيانات والافتراضات والنماذج المستخدمة في القياس. كما بينت أن جودة المراجعة ترتفع عندما يمتلك المراجع قدرة فنية كافية على تقييم هذه النماذج، في حين تزداد مخاطر المراجعة عند ضعف الخبرة الفنية أو انخفاض جودة البيانات.

وفي السياق نفسه، أكدت دراسة إدريس وأحمد (2025) أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يرتبط بتقديرات مؤثرة في القوائم المالية، مما يجعل مراجعة القياس والإفصاح أكثر تعقيدًا. وتدعم هذه الدراسة الاتجاه الذي يرى أن IFRS 9 يزيد من أهمية الحكم المهني للمراجع، خاصة عندما تعتمد الأرقام المحاسبية على معلومات مستقبلية وافتراضات اقتصادية قابلة للتغير.

ومن خلال تحليل هذه الدراسات، يتضح أن هناك اتفاقًا عامًا على أن IFRS 9 أحدث تحولًا مهمًا في المحاسبة عن الأدوات المالية، وأن هذا التحول انعكس على جودة المعلومات المالية، وإدارة المخاطر، ومستوى الإفصاح، وطبيعة عمل المراجع الخارجي. كما يظهر أن أبرز الصعوبات التي تكرر تناولها في الأدبيات تتمثل في جودة البيانات، وتعقيد النماذج التقديرية، وارتفاع تكلفة التطبيق، والحاجة إلى تأهيل فني ومهني أكثر تخصصًا.

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات، فإن أغلبها ركز على المؤسسات المصرفية أو جودة التقارير المالية أو إدارة المخاطر، بينما لم يحظَ منظور المراجع القانوني في البيئة الليبية بالاهتمام الكافي، خاصة فيما يتعلق بمراجعة الأدوات المالية وفق IFRS 9. ومن هنا تظهر الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها، وهي تحليل التحديات المهنية والفنية التي تواجه مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس، من خلال أربعة

أبعاد رئيسية: المعرفة والتأهيل المهني، وجودة البيانات وتوافرها، وتعقيد النماذج الرياضية والإحصائية، وتكلفة ووقت إجراءات المراجعة.

وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم دليل ميداني من البيئة اللببية يوضح طبيعة الصعوبات التي تواجه المراجع القانوني عند التعامل مع متطلبات IFRS 9 كما يمكن أن تسهم نتائجها في مساعدة مكاتب المراجعة والجهات المهنية والتنظيمية على تحديد أولويات التدريب، وتطوير الإرشادات المهنية، وتحسين جاهزية المراجعين لمراجعة الأدوات المالية وفق متطلبات المعايير الدولية.

ثانياً: فروض الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، وبما يتناسب مع طبيعة الدراسة الميدانية وطريقة التحليل الإحصائي المعتمدة، تم صياغة فروض البحث على النحو الآتي:

الفرض الرئيس:

توجد تحديات مهنية وفنية دالة إحصائياً تواجه مراجعي الحسابات القانونيين في مدينة طرابلس عند قيامهم بمراجعة الأدوات المالية في ظل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9.

الفرض الفرعي الأول:

يمثل مستوى المعرفة والتأهيل المهني المتعلق بمتطلبات IFRS 9 أحد التحديات الدالة إحصائياً عند مراجعة الأدوات المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس.

الفرض الفرعي الثاني:

تُعد جودة البيانات ومدى توافرها تحدياً ذا دلالة إحصائية عند مراجعة التقديرات المرتبطة بالأدوات المالية وفق متطلبات IFRS 9 من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس.

الفرض الفرعي الثالث:

يشكل تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة تحدياً دالاً إحصائياً عند مراجعة الأدوات المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس.

الفرض الفرعي الرابع:

تمثل زيادة الوقت والتكلفة المرتبطين بإجراءات المراجعة في ظل تطبيق IFRS 9 تحدياً ذا دلالة إحصائية عند مراجعة الأدوات المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع محل البحث؛ إذ يتيح هذا المنهج دراسة إدراك مراجعي الحسابات القانونيين للتحديات المهنية والفنية المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9 كما يساعد على وصف الظاهرة كما تظهر في بيئة العمل المهني، ثم تحليل اتجاهات أفراد العينة تجاه أبعادها المختلفة، بما يسمح باستخلاص دلالات مهنية يمكن مناقشتها في ضوء أهداف الدراسة. واستخدمت الدراسة مدخلاً ميدانياً قائماً على الاستبانة، نظراً لأن موضوع البحث يرتبط بدرجة كبيرة بأراء وخبرات المراجعين القانونيين في التعامل مع متطلبات IFRS 9 أثناء مراجعة الأدوات المالية. وقد تم تحديد المراجع القانوني بمدينة طرابلس كوحدة للتحليل، باعتباره الطرف المهني المسؤول عن فحص القوائم المالية، وتقييم معقولية التقديرات المحاسبية، والتحقق من كفاية الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون المجتمع العام للدراسة من مراجعي الحسابات القانونيين المسجلين لدى نقابة المحاسبة والمراجعة القانونية الليبية، والبالغ عددهم 2600 مراجع قانوني مرخص. أما المجتمع المستهدف فقد اقتصر على مراجعي الحسابات القانونيين العاملين بمدينة طرابلس، وعددهم 500 مراجع قانوني، وذلك نظراً لمكانة طرابلس كمركز اقتصادي ومهني رئيسي في ليبيا، وما تضمه من عدد ملحوظ من مكاتب المراجعة والمراجعين القانونيين.

وقد تم توزيع 300 استبانة على مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي 175 استبانة. وبذلك بلغت نسبة الاستجابة 58.3% من إجمالي الاستبانات الموزعة، كما

مثلت الاستبانات المعتمدة للتحليل نحو 35% من المجتمع المستهدف داخل مدينة طرابلس. وتُعد هذه النسبة مقبولة في الدراسات الميدانية ذات الطابع المهني، خاصة أن أفراد المجتمع محل الدراسة ينتمون إلى فئة متخصصة يصعب الوصول إلى جميع أفرادها بصورة عملية.

النسبة / التوضيح	العدد	البيان
المجتمع العام	2600	إجمالي مراجعي الحسابات القانونيين المرخصين في ليبيا
المجتمع المستهدف	500	مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس
تمثل 60% تقريباً من مجتمع طرابلس	300	الاستبانات الموزعة
تمثل 58.3% من الموزع و 35% من مجتمع طرابلس	175	الاستبانات الصالحة للتحليل

وقد اعتمدت الدراسة على عينة ميدانية من المراجعين القانونيين الذين أمكن الوصول إليهم، مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من ذوي الصلة المباشرة بممارسة المراجعة القانونية. ولم يتم الادعاء بأن العينة عشوائية بالكامل، وإنما تم التعامل معها بوصفها عينة ميدانية مناسبة لطبيعة الدراسة الاستطلاعية وأهدافها. أداة الدراسة وبنائها

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظراً لملاءمتها في قياس اتجاهات أفراد العينة نحو التحديات المهنية والفنية محل البحث. وقد تم بناء الاستبانة في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، وبالاستناد إلى الأدبيات المحاسبية والمهنية المرتبطة بتطبيق IFRS 9، ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومراجعة الأدوات المالية.

تكونت الاستبانة من عشر عبارات موزعة على أربعة محاور رئيسية تعكس أبعاد التحديات المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9، وذلك على النحو الآتي:

المحور	أرقام العبارات	مضمون المحور
المحور الأول	1-2	المعرفة والتأهيل المهني بمتطلبات IFRS 9
المحور الثاني	3-4	جودة وتوافر البيانات اللازمة للتطبيق والمراجعة
المحور الثالث	5-6	تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة
المحور الرابع	7-10	تكلفة ووقت إجراءات المراجعة في ظل تطبيق IFRS 9

ويعكس تقسيم الاستبانة إلى هذه المحاور طبيعة التحديات التي يفرضها IFRS 9 على المراجع القانوني؛ إذ لا تقتصر هذه التحديات على المعرفة الفنية بالمعيار، بل تمتد إلى جودة البيانات، وتعقيد النماذج التقديرية، والموارد المطلوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة بكفاءة.

مقياس الإجابة ومقياس التفسير

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تراوحت الإجابات بين 1 و 5، على النحو الآتي: 1 = لا أوافق بشدة، 2 = لا أوافق، 3 = محايد، 4 = أوافق، 5 = أوافق بشدة. ويعد هذا المقياس مناسباً لقياس الاتجاهات المهنية وتحويلها إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي. وقد تم تفسير المتوسطات الحسابية وفق المعيار الآتي:

الفئة	مستوى الاتجاه
1.00 أقل من 1.80	منخفض جداً
1.80 أقل من 2.60	منخفض
2.60 أقل من 3.40	متوسط

مرتفع	4.20 – 3.40 أقل من
مرتفع جداً	4.20 – 5.00

وبناءً على هذا المعيار، فإن المتوسطات الأعلى من 3 تعكس اتجاهًا نحو الموافقة على وجود التحدي، بينما تعكس المتوسطات الأعلى من 4 درجة مرتفعة من الاتفاق بين أفراد العينة على أهمية التحدي محل القياس.

صدق وثبات أداة الدراسة

عند إعداد الاستبانة، تم الاهتمام بأن تكون عباراتها مرتبطة بصورة مباشرة بأهداف الدراسة ومحاورها وفروضها، بحيث تعبر كل عبارة عن جانب محدد من جوانب التحديات المرتبطة بتطبيق IFRS 9 كما روعي في صياغة العبارات أن تكون واضحة ومفهومة للمبحوثين، وأن تتناسب مع طبيعة العينة المستهدفة من مراجعي الحسابات القانونيين.

ولتحقيق صدق المحتوى، تم بناء محاور الاستبانة بالاعتماد على ما ورد في الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بمتطلبات IFRS 9، ومراجعة الأدوات المالية، ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وقد ساعد ذلك على جعل أداة الدراسة أكثر ارتباطًا بموضوع البحث، وأكثر قدرة على قياس الأبعاد الأساسية التي تعكس المشكلة البحثية.

كما روعي عند تصميم الأداة أن تكون العبارات موزعة بصورة منطقية على المحاور التي تنتمي إليها، وأن تتكامل هذه المحاور مع أسئلة الدراسة وفروضها. وبناءً على ذلك، تم تفسير النتائج في ضوء البناء المفاهيمي للأداة. ويُشار إلى أن استخدام اختبار إحصائي مستقل للثبات، مثل معامل كرونباخ ألفا، يتطلب توافر البيانات الخام للاستجابات الفردية، وهو ما لم يكن متاحًا ضمن نطاق التحليل الحالي.

أساليب التحليل الإحصائي

اعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف البحث. فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الاستبانة ومحاورها، وقياس درجة إدراكهم للتحديات المهنية والفنية المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9.

كما تم توظيف اختبار T لعينة واحدة بهدف مقارنة متوسطات استجابات أفراد العينة بمتوسط الحياد في مقياس ليكرت الخماسي، والمحدد بقيمة 3. ويهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت آراء المبحوثين تتجه بدرجة دالة إحصائية نحو الموافقة على وجود التحديات محل الدراسة، بدلاً من الاكتفاء بالوصف العام للمتوسطات. واعتمدت الدراسة مستوى دلالة إحصائية قدره 0.05 للحكم على معنوية النتائج. وبناءً على ذلك، فإن حصول الاختبار على قيمة دلالة أقل من 0.05 يشير إلى وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسط استجابات العينة ومتوسط الحياد، وهو ما يدعم وجود التحدي محل القياس من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

ولم يتم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA ضمن التحليل الأساسي، لأن البيانات المتاحة لا تتضمن متغيرات تصنيفية كافية تسمح بإجراء مقارنات بين مجموعات متعددة، مثل سنوات الخبرة، أو المؤهل العلمي، أو نوع مكتب المراجعة. ومن ثم، فإن الجمع بين التحليل الوصفي واختبار T لعينة واحدة يُعد أكثر ملاءمة لطبيعة البيانات والفروض التي تقوم عليها الدراسة.

وتتفق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع طبيعة الفروض البحثية؛ إذ لا تستهدف الدراسة اختبار علاقات سببية أو ارتباطية بين متغيرات مستقلة وتابعة، وإنما تسعى إلى التحقق مما إذا كانت محاور التحديات تظهر بدرجة دالة إحصائية من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين. ولهذا كان اختبار T لعينة واحدة أنسب من اختبارات الارتباط أو الانحدار أو تحليل التباين، التي تحتاج إلى تصميم إحصائي مختلف وبيانات إضافية غير متوفرة في هذه الدراسة.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

يعرض هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية التي تناولت التحديات التي يواجهها مراجعو الحسابات القانونيون بمدينة طرابلس عند مراجعة الأدوات المالية في ظل تطبيق IFRS 9. وقد استند التحليل إلى 175 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لعينة واحدة، وذلك لمقارنة متوسطات إجابات المشاركين بمتوسط الحياد في مقياس ليكرت الخماسي، والبالغ 3 درجات.

أولاً: التحليل الوصفي لعبارات الدراسة

يوضح جدول (4) نتائج التحليل الوصفي لعبارات الاستبانة، من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وتشير القيم التي تتجاوز متوسط الحياد البالغ 3 درجات إلى اتجاه أفراد العينة نحو الموافقة على وجود التحدي الذي تقيسه العبارة.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق عن متوسط الحياد	الاتجاه
1	3.80	0.90	0.80	مرتفع
2	3.50	1.00	0.50	مرتفع
3	4.20	0.80	1.20	مرتفع جداً
4	4.00	0.70	1.00	مرتفع
5	4.30	0.60	1.30	مرتفع جداً
6	4.10	0.80	1.10	مرتفع
7	4.40	0.60	1.40	مرتفع جداً
8	4.20	0.70	1.20	مرتفع جداً
9	4.50	0.50	1.50	مرتفع جداً
10	4.10	0.80	1.10	مرتفع

توضح نتائج الجدول أن متوسطات جميع العبارات تجاوزت قيمة الحياد المحددة بثلاث درجات، حيث تراوحت القيم بين 3.50 و 4.50. ويعني ذلك أن إجابات المشاركين اتجهت بوضوح نحو تأكيد وجود تحديات مهنية وفنية مرتبطة بمراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9. كما أن المتوسط الكلي لعبارات الاستبانة بلغ 4.11، وهو مستوى مرتفع يعكس إدراكاً واضحاً لدى مراجعي الحسابات القانونيين في مدينة طرابلس لطبيعة الصعوبات التي يفرضها تطبيق المعيار على أعمال المراجعة.

أما الانحرافات المعيارية فقد جاءت بين 0.50 و 1.00، وهو ما يشير إلى وجود قدر مقبول من التقارب بين آراء أفراد العينة. ويظهر ذلك بوضوح في العبارة التاسعة، التي حققت أعلى متوسط حسابي بلغ 4.50 مع انحراف معياري منخفض قدره 0.50، مما يدل على اتفاق قوي بين المشاركين حول أثر IFRS 9 بوصفه أحد العوامل التي تزيد من صعوبة عمل مكاتب المراجعة. كما سجلت العبارة السابعة متوسطاً قدره 4.40، وهو ما يعزز دلالة النتائج على أن ارتفاع تكلفة إجراءات المراجعة يمثل أحد أبرز الآثار العملية لتطبيق المعيار.

وبصفة عامة، تكشف النتائج الوصفية أن أكثر الجوانب التي أدركها المشاركون كتحديات تتمثل في زيادة وقت وتكلفة إجراءات المراجعة، يلي ذلك تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. في المقابل، جاء أقل متوسط في العبارة الثانية بقيمة 3.50، مما يشير إلى أن التدريب والدورات المتخصصة في IFRS 9 لا تزال تمثل جانباً يحتاج إلى دعم وتطوير مقارنة ببقية المحاور.

ثانيًا: تحليل النتائج حسب محاور الدراسة

تم تصنيف عبارات الاستبانة وفق المحاور الأربعة التي بُنيت عليها الدراسة، وذلك كما يوضح جدول (5).

المحور	العبارات	المتوسط الحسابي	مستوى الاتجاه	الترتيب
تكلفة ووقت إجراءات المراجعة	7-10	4.30	مرتفع جدًا	1
تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية	5-6	4.20	مرتفع جدًا	2
جودة وتوافر البيانات	3-4	4.10	مرتفع	3
المعرفة والتأهيل المهني	1-2	3.65	مرتفع نسبيًا	4
المتوسط العام	1-10	4.11	مرتفع	—

يبين جدول (5) أن محور تكلفة ووقت إجراءات المراجعة جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره 4.30، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لوجود عبء إضافي يرتبط بتطبيق IFRS 9 على مكاتب المراجعة. ويظهر هذا العبء في زيادة الجهد المطلوب، وطول الوقت اللازم لتنفيذ الإجراءات، وارتفاع التكلفة المهنية المرتبطة بالمراجعة. وتبدو هذه النتيجة مبررة؛ لأن مراجعة الأدوات المالية وفق هذا المعيار لا تقف عند حدود مراجعة الأرصدة أو الإفصاحات، بل تتطلب فحص جودة البيانات، واختبار الافتراضات، وتقييم النماذج المستخدمة، والتأكد من كفاية الإفصاح عن المخاطر ذات الصلة.

أما محور تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية فقد حل في المرتبة الثانية بمتوسط 4.20، مما يدل على أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يمثل أحد الجوانب الفنية الأكثر صعوبة أمام المراجع الخارجي. ويرجع ذلك إلى أن هذه النماذج تقوم على مجموعة من المدخلات المتداخلة، مثل احتمالات التعثر، والخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، إلى جانب التوقعات الاقتصادية المستقبلية. ومن ثم يصبح المراجع مطالبًا بفهم آلية عمل النموذج، وتقييم منطقية الافتراضات التي بُني عليها.

وجاء محور جودة البيانات وتوافرها في المرتبة الثالثة بمتوسط 4.10، وهو ما يشير إلى أن البيانات تمثل عنصرًا حاسمًا في تطبيق IFRS 9 ومراجعتها. فكلما كانت البيانات غير مكتملة أو ضعيفة الجودة أو صعبة التحقق، زادت مخاطر المراجعة، وانخفضت قدرة المراجع على الحصول على أدلة كافية وملائمة تدعم رأيه بشأن التقديرات المحاسبية المرتبطة بالأدوات المالية.

أما محور المعرفة والتأهيل المهني فقد جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط 3.65. وعلى الرغم من أن هذا المتوسط يتجاوز مستوى الحياد، فإنه يظل أقل من متوسطات بقية المحاور، مما يدل على أن المراجعين يمتلكون معرفة عامة بمتطلبات IFRS 9، إلا أن هذه المعرفة تحتاج إلى تعزيز أكبر من خلال تدريب متخصص، خاصة في الجوانب التطبيقية المرتبطة بالنمذجة الإحصائية وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ثالثًا: اختبار دلالة النتائج

تم الاعتماد على اختبار T لعينة واحدة لمقارنة متوسطات استجابات المشاركين بمتوسط الحياد البالغ 3 درجات. كما تم دعم التحليل باستخدام حجم الأثر Cohen's d وفترات الثقة للمتوسطات عند مستوى ثقة 95%، وذلك بهدف تقديم تفسير أكثر دقة لقوة النتائج من الناحيتين الإحصائية والعملية.

العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة	حجم الأثر Cohen's d	فترة الثقة 95% للمتوسط
1	3.80	0.90	11.76	أقل من 0.001	0.89	3.67 – 3.93
2	3.50	1.00	6.61	أقل من 0.001	0.50	3.35 – 3.65
3	4.20	0.80	19.84	أقل من 0.001	1.50	4.08 – 4.32
4	4.00	0.70	18.90	أقل من 0.001	1.43	3.90 – 4.10
5	4.30	0.60	28.66	أقل من 0.001	2.17	4.21 – 4.39
6	4.10	0.80	18.19	أقل من 0.001	1.38	3.98 – 4.22
7	4.40	0.60	30.87	أقل من 0.001	2.33	4.31 – 4.49

4.10 – 4.30	1.71	أقل من 0.001	22.68	0.70	4.20	8
4.43 – 4.57	3.00	أقل من 0.001	39.69	0.50	4.50	9
3.98 – 4.22	1.38	أقل من 0.001	18.19	0.80	4.10	10

أظهرت نتائج اختبار T لعينة واحدة أن جميع عبارات الاستبانة حققت دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، إذ جاءت قيم الدلالة أقل من 0.001 في جميع العبارات. ويعني ذلك أن متوسطات استجابات المشاركين تجاوزت متوسط الحياد بدرجة ذات دلالة إحصائية، بما يشير إلى وجود اتجاه واضح لدى مراجعي الحسابات القانونيين في مدينة طرابلس نحو تأكيد وجود تحديات مهنية وفنية عند مراجعة الأدوات المالية في ظل تطبيق IFRS 9. وتنتج قوة النتائج أيضاً من خلال قيم حجم الأثر Cohen's d، التي تراوحت بين 0.50 و 3.00. وتدل هذه القيم على أن الفروق بين متوسطات إجابات العينة ومتوسط الحياد ليست محدودة أو شكلية، بل تحمل أهمية عملية تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة جداً. كما جاءت فترات الثقة الخاصة بالمتوسطات أعلى من قيمة الحياد البالغة 3، وهو ما يعزز موثوقية الاستنتاج بأن المشاركين يميلون بوضوح إلى الإقرار بوجود التحديات التي تناولتها الدراسة.

وفي ضوء ذلك، يمكن قبول الفرض الرئيس للدراسة، إلى جانب الفروض الفرعية المتعلقة بمحاور المعرفة والتأهيل المهني، وجودة البيانات وتوافرها، وتعقيد النماذج الرياضية والإحصائية، وتكلفة ووقت إجراءات المراجعة. ومع ذلك، ينبغي فهم هذه النتائج في حدود طبيعة التحليل المستخدم؛ فهي تشير إلى وجود تحديات مدركة ذات دلالة إحصائية مقارنة بمتوسط الحياد، ولا تعني وجود علاقات سببية مباشرة بين متغيرات مستقلة وتابعة.

رابعاً: المناقشة

تشير النتائج إلى أن تطبيق IFRS 9 أحدث تغييراً واضحاً في طبيعة مراجعة الأدوات المالية، حيث أصبحت إجراءات المراجعة أكثر اعتماداً على تقييم التقديرات المستقبلية، وفحص النماذج الكمية، والتحقق من جودة البيانات، وممارسة الحكم المهني. ويرجع ذلك إلى أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لا يقوم على بيانات تاريخية فقط، بل يعتمد كذلك على افتراضات ومدخلات قد تتأثر بالظروف الاقتصادية والمهنية المحيطة، مما يزيد من درجة التعقيد وعدم التأكد في عملية المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاه الذي تبناه IFRS 9 في الانتقال إلى قياس يعتمد بدرجة أكبر على المعلومات المستقبلية، كما تتسق مع الإرشادات المهنية التي تؤكد أن مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة تتطلب فحصاً أكثر عمقاً للبيانات والافتراضات والنماذج المستخدمة. (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، 2014؛ لجنة السياسات العامة العالمية، 2016؛ كيه بي إم جي، 2020)

أبرزت النتائج أن محور النماذج الرياضية والإحصائية جاء ضمن المحاور الأعلى تأثيراً، وهو ما يدل على أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يمثل جانباً فنياً معقداً في عمل المراجع الخارجي. ويرتبط ذلك بطبيعة هذه النماذج التي تعتمد على مدخلات متعددة، مثل احتمالات التعثر، والخسارة عند التعثر، وحجم التعرض للمخاطر، إضافة إلى الافتراضات الاقتصادية المستقبلية. ومن ثم فإن المراجع لا يواجه مجرد أرقام محاسبية جاهزة، بل يكون مطالباً بفهم منطق النموذج، وتقييم مدى اتساق مدخلاته وافتراضاته مع الظروف المحيطة بالمؤسسة. وتتسق هذه النتيجة مع ما أشار إليه هال (2022) بشأن تعقيد نماذج المخاطر المالية، كما تتفق مع دراسة بريسكو وسانتونستاسو وفينونديلا (2025) التي أوضحت أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أدى إلى زيادة الجهد المطلوب من المراجعين بسبب الحاجة إلى فحص البيانات والافتراضات والنماذج المستخدمة في القياس. كما أوضحت النتائج أن جودة البيانات وإمكانية الحصول عليها تمثلان أحد التحديات الأساسية في البيئة محل الدراسة. فمراجعة تقديرات IFRS 9 تعتمد على بيانات تاريخية وحالية ومستقبلية، وأي ضعف في دقة هذه البيانات أو اكتمالها أو قابليتها للتحقق يحد من قدرة المراجع على تكوين أدلة مراجعة كافية وملائمة. وبذلك تصبح جودة البيانات عاملاً مؤثراً في سلامة القياس المحاسبي وفي مستوى مخاطر المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع الإرشادات المهنية الصادرة عن برايس ووترهاوس كوبرز وإرنست ويونغ، التي أكدت أهمية البيانات في تطبيق IFRS 9، كما تتفق مع دراسة حويلي وحسن (2025) التي أشارت إلى أن ضعف جودة البيانات

ومحدودية الإمكانيات الفنية من أبرز معوقات تطبيق المعيار في المصارف الليبية. (إرنست ويونغ، 2021؛ برايس ووترهاوس كوبرز، 2021؛ حويلي وحسن، 2025) وتبين النتائج كذلك أن تطبيق IFRS 9 يرتبط بزيادة واضحة في وقت وتكلفة إجراءات المراجعة، وهو المحور الذي سجل أعلى متوسط بين محاور الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بأن المراجع يحتاج إلى تنفيذ إجراءات أكثر تفصيلاً، تشمل جمع أدلة إضافية، وفحص النماذج المستخدمة، واختبار الافتراضات، وتقييم كفاية الإفصاحات، وربما الاستعانة بخبراء في النمذجة المالية أو تحليل المخاطر في بعض الحالات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رشيد (2021)، التي أشارت إلى أن ارتفاع تكلفة التطبيق والحاجة إلى نظم معلومات متقدمة من أبرز تحديات IFRS 9، كما تتسجم مع دراسة الحراسيس (2024)، التي ربطت بين تعقيد تقديرات المعيار وزيادة أهمية موضوعات المراجعة الرئيسية والإفصاح عنها.

أما حصول محور المعرفة والتأهيل المهني على متوسط أقل من بقية المحاور، فيشير إلى أن المراجعين يمتلكون معرفة عامة بمتطلبات IFRS 9، إلا أن هذه المعرفة لا تزال بحاجة إلى تعميق من خلال تدريب أكثر تخصصاً. فالعامل مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب مهارات تتجاوز المعرفة النظرية بالمعيار، وتشمل القدرة على تحليل البيانات، وفهم النماذج الكمية، وتقييم التقديرات المحاسبية المعقدة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أوي وتايولور (2024)، التي بينت أن تطبيق IFRS 9 زاد الحاجة إلى خبرات فنية ومهنية متخصصة، كما تتفق مع دراسة أستولفي (2021)، التي أوضحت أن تعقيد المعايير الدولية قد يوسع فجوة التوقعات في المراجعة عندما لا تتوفر المعرفة الفنية الكافية لدى الأطراف ذات الصلة.

وتشير النتائج بوجه عام إلى أن تحديات IFRS 9 لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتداخل فيما بينها. فضعف التدريب قد يقلل من قدرة المراجع على فهم النماذج وتقييمها، كما أن انخفاض جودة البيانات يزيد من درجة عدم التأكد في التقديرات، بينما يؤدي تعقيد النماذج إلى ارتفاع الوقت والتكلفة اللازمين للمراجعة. ومن ثم فإن تحسين جودة مراجعة الأدوات المالية لا يتحقق من خلال معالجة جانب واحد فقط، بل يحتاج إلى تطوير متكامل يشمل رفع كفاءة المراجعين، وتحسين نظم المعلومات، وتعزيز جودة البيانات، وإصدار إرشادات مهنية محلية تساعد على التطبيق العملي السليم لمتطلبات IFRS 9.

وعلى مستوى الصورة الكلية، تتفق نتائج الدراسة الحالية مع الاتجاه العام في الأدبيات السابقة، التي ترى أن IFRS 9 أسهم في تحسين ملاءمة المعلومات المالية من خلال الاعتراف المبكر بالمخاطر الائتمانية، لكنه في الوقت نفسه زاد من درجة التعقيد المهني والفني في الإعداد والمراجعة. وتضيف هذه الدراسة إلى الأدبيات القائمة دليلاً ميدانياً من بيئة المراجعة بمدينة طرابلس، يوضح أن مراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9 تمثل تحدياً مهنيًا ملموساً من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين.

حدود الدراسة

تحدد نتائج هذه الدراسة في ضوء نطاقها الموضوعي والمكاني والبشري والمنهجي. فمن الناحية الموضوعية، انصب تركيز الدراسة على التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات القانونيين عند مراجعة الأدوات المالية في ظل IFRS 9، وبخاصة ما يتعلق بالمعرفة والتأهيل المهني، وجودة البيانات وتوافرها، وتعقيد النماذج الرياضية والإحصائية، وزيادة وقت وتكلفة إجراءات المراجعة.

ومن حيث النطاق المكاني، اقتصرَت الدراسة على مراجعي الحسابات القانونيين في مدينة طرابلس، بوصفها أحد المراكز المهنية والاقتصادية الرئيسية في ليبيا. وبناءً على ذلك، ينبغي التعامل مع تعميم النتائج على مدن ليبية أخرى بحذر، لأن ظروف الممارسة المهنية ومستوى توافر الموارد الفنية والتقنية قد تختلف من منطقة إلى أخرى.

أما من الناحية البشرية، فقد اعتمدت الدراسة على آراء مراجعي الحسابات القانونيين فقط، ولم تشمل آراء معدي القوائم المالية أو الإدارات المالية بالمؤسسات محل المراجعة أو مستخدمي التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى أن هدف الدراسة كان منصباً على تحليل التحديات من منظور المراجع القانوني باعتباره الطرف المسؤول عن فحص القوائم المالية وإبداء الرأي المهني بشأنها.

ومن الناحية المنهجية، اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، وهو ما يجعل النتائج مرتبطة بطبيعة استجابات المشاركين ومدى دقتهم في التعبير عن آرائهم. كما لم تتضمن الدراسة تحليل ملفات مراجعة

فعلية أو قوائم مالية منشورة، الأمر الذي يفتح المجال أمام دراسات لاحقة تجمع بين الاستبانة، والمقابلات المتعمقة، والتحليل التطبيقي لملفات المراجعة.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل التحديات المهنية والفنية التي تواجه مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس عند مراجعة الأدوات المالية في ظل تطبيق IFRS 9. وقد انطلقت الدراسة من أن هذا المعيار أحدث تغييراً مهماً في المحاسبة عن الأدوات المالية، خاصة من خلال الاعتماد على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، الذي يتطلب استخدام تقديرات مستقبلية وافتراسات اقتصادية ونماذج رياضية وإحصائية أكثر تعقيداً. وقد أظهرت النتائج أن تطبيق IFRS 9 يفرض عدة تحديات على المراجعين القانونيين، من أبرزها جودة البيانات وتوافرها، وتعقيد النماذج المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وزيادة وقت وتكلفة إجراءات المراجعة، إضافة إلى الحاجة إلى تأهيل مهني أكثر تخصصاً. كما أظهر المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة وجود اتفاق واضح بين مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس على أهمية هذه التحديات وتأثيرها في عملية المراجعة.

وتؤكد الدراسة أن مراجعة الأدوات المالية وفق IFRS 9 لم تعد تعتمد على الإجراءات التقليدية وحدها، بل أصبحت تتطلب قدرة أكبر على فحص التقديرات المحاسبية المعقدة، وتحليل جودة البيانات، وتقييم الافتراضات المستقبلية، والتحقق من ملائمة النماذج المستخدمة في القياس. كما أن ضعف التأهيل المتخصص أو محدودية البيانات قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر المراجعة والتأثير في موثوقية النتائج المرتبطة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تحسين جودة مراجعة الأدوات المالية في البيئة الليبية يحتاج إلى تطوير متكامل يشمل المراجع القانوني، ومكاتب المراجعة، والمؤسسات محل المراجعة، والجهات المهنية والتنظيمية. ويتطلب ذلك دعم برامج التدريب المهني، وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وإعداد إرشادات مهنية محلية، وتشجيع استخدام أدوات تحليل البيانات والاستعانة بالخبرات المتخصصة عند مراجعة التقديرات المعقدة. وبذلك تقدم الدراسة دليلاً ميدانياً يمكن أن يساهم في دعم مهنة المراجعة في ليبيا وتعزيز موثوقية التقارير المالية في ظل تطبيق المعايير الدولية الحديثة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يتضح أن مراجعة الأدوات المالية في ظل متطلبات IFRS 9 تفرض على المراجعين القانونيين في مدينة طرابلس مجموعة من المتطلبات المهنية والفنية التي تحتاج إلى معالجة عملية. ومن ثم، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي تساعد على رفع كفاءة المراجعة، وتقليل الصعوبات المرتبطة بتطبيق المعيار، وتحسين قدرة المراجعين على التعامل مع التقديرات المعقدة للأدوات المالية.

أولاً، ينبغي الاهتمام بإعداد برامج تدريبية متخصصة لمراجع الحسابات القانونيين، على أن تكون هذه البرامج مستمرة وتطبيقية وليست نظرية فقط. ويجب أن تركز على الجوانب المرتبطة بتصنيف الأدوات المالية وقياسها، وآلية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكيفية تقييم الافتراضات الاقتصادية والمستقبلية التي تعتمد عليها الإدارة في القياس. ويساهم ذلك في تقوية الجانب الفني لدى المراجعين، خاصة في ضوء ما أظهرته الدراسة من أن التأهيل المهني يمثل أحد التحديات المرتبطة بتطبيق IFRS 9.

ثانياً، من المهم أن تعمل نقابة المحاسبة والمراجعة القانونية الليبية على إصدار أدلة مهنية وإرشادات تطبيقية تساعد المراجعين على التعامل مع متطلبات IFRS 9 بصورة أكثر وضوحاً. وينبغي أن تتضمن هذه الإرشادات خطوات عملية لفحص التقديرات المحاسبية، واختبار النماذج المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومراجعة الإفصاحات الخاصة بالأدوات المالية، بما يحد من التفاوت في الممارسة المهنية بين مكاتب المراجعة. ثالثاً، توصي الدراسة بضرورة رفع القدرات الفنية لمكاتب المراجعة في مجالات تحليل البيانات، والنماذج المالية، وتقييم المخاطر. فمراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة تتطلب فهماً دقيقاً لطبيعة البيانات والافتراضات والنماذج الكمية المستخدمة في القياس. وفي الحالات التي تتضمن محافظاً مالية معقدة أو تقديرات شديدة التأثير بالمتغيرات الاقتصادية، قد يكون من المناسب الاستعانة بخبراء متخصصين في النماذج المالية والإحصائية لدعم عمل فريق المراجعة.

رابعاً، يجب على المؤسسات محل المراجعة تطوير نظم المعلومات المحاسبية لديها، بما يضمن توفير بيانات دقيقة وكاملة وحديثة يمكن الاعتماد عليها عند تطبيق IFRS 9. فضعف البيانات أو عدم اكتمالها يؤدي إلى صعوبة حصول المراجع على أدلة كافية وملائمة، كما يزيد من مخاطر المراجعة المرتبطة بالتقديرات المحاسبية. لذلك فإن تحسين جودة البيانات يمثل شرطاً أساسياً لتحسين جودة التطبيق والمراجعة معاً. خامساً، من الضروري إلزام المؤسسات المالية والشركات التي تتعامل بالأدوات المالية بتوثيق السياسات والاقتراضات والمنهجيات التي تستخدمها في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. فهذا التوثيق يساعد المراجع الخارجي على فهم أساس التقدير، وتقييم مدى اتساقه مع طبيعة النشاط والظروف الاقتصادية المحيطة، والتحقق من أن النتائج المحاسبية بنيت على أسس واضحة وقابلة للفحص. سادساً، توصي الدراسة بتحديث إجراءات المراجعة الخاصة بالأدوات المالية بحيث تتلاءم مع طبيعة IFRS 9. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات فحص جودة البيانات، ومراجعة طريقة بناء النموذج، وتقييم الافتراضات المستقبلية، واختبار حساسية النتائج للتغير في المدخلات الرئيسية. كما يجب أن تراعي خطط المراجعة تخصيص وقت وجهد كافيين لهذه البنود، نظراً لما تنسم به من تعقيد وارتفاع في مستوى الحكم المهني المطلوب. وأخيراً، تؤكد الدراسة أهمية تعزيز التعاون بين نقابة المحاسبة والمراجعة القانونية الليبية، والجامعات، ومكاتب المراجعة، والمؤسسات المالية. ويمكن أن يسهم هذا التعاون في تصميم برامج تدريبية مشتركة، وتطوير أدلة مهنية محلية، وتبادل الخبرات بين الجوانب الأكاديمية والتطبيقية، بما يدعم التطبيق السليم للمعايير الدولية الحديثة ويرفع جودة مهنة المراجعة في البيئة الليبية.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (2020). التحديات التي تواجه البنوك عند تطبيق IFRS 9 والأثر المرتبط به. مجلة الشرق للعلوم التجارية.
2. حطبة، بهانه و داد محمد. (2022). أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 138، 459–496.
3. حويلي، ع. م.، وحسن، م. أ. (2025). معوقات تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف الليبية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 27، 459–496.
4. رشيد، وليد. (2021). الإمكانات والتحديات لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في المصارف العراقية: دراسة مسحية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(55)، 230.215–.
5. سليمان، منصور. (2020). تطبيق معيار IFRS 9 وأثره على جودة المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية، 12(1)، 185.150–.
6. عبد العال، طارق. (2019). المعايير الدولية للتقارير المالية: IFRS عرض ومحاسبة ومراجعة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
7. عبد السلام، أحمد، رجب أحمد، نداء، والسيد، إسماعيل. (2021). المحاسبة عن الأدوات المالية وفق معيار IFRS 9 وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر.
8. نقابة المحاسبين والمراجعين في ليبيا. (2022). التقارير السنوية حول ممارسة مهنة المراجعة في ليبيا. طرابلس، ليبيا.
9. Alharasis, E. E. (2024). The impact of complex estimates of IFRS-9 on the proportion of Key Audit Matters (KAM) disclosures: Evidence from Jordanian capital market. Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance, 20(2), 255–295. <https://doi.org/10.21315/aamjaf2024.20.2.9>
10. Astolfi, P. (2021). Did International Financial Reporting Standards increase the audit expectation gap? An exploratory study. Accounting in Europe, 18(1), 60–89.

11. Awuye, I. S., & Taylor, D. (2024). Over half a decade into the adoption of IFRS 9: A systematic literature review. *Journal of Accounting Literature*, 47(4), 793–814. <https://doi.org/10.1108/JAL-11-2023-0204>
12. Bell, T. B., & Griffin, J. B. (2012). Commentary on auditing high-uncertainty fair value estimates. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 31(1), 147–155.
13. Eichler, A. (2019). Challenges in auditing expected credit losses under IFRS 9. *Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice*, 2019, 1–12.
14. Global Public Policy Committee. (2016). The implementation of IFRS 9 impairment: Considerations for those charged with governance.
15. Hull, J. C. (2022). *Risk management and financial institutions* (6th ed.). Wiley.
16. Idris, M., & Ahmad, A. (2025). Unraveling the impact of IFRS 9 expected credit loss model in the banking sector. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
17. IFRS Foundation. (2014). IFRS 9 Financial Instruments. International Accounting Standards Board.
18. Prisco, M., Santonastaso, R., & Fiondella, C. (2025). The effect of the expected credit loss model on audit quality: Evidence from European banks. *Global Business Review*. Advance online publication.
19. World Bank. (2022). *Financial reporting in developing economies*. World Bank.
20. Ibrahim, N. A. R. (2020). Challenges facing banks when applying IFRS 9 and its related impact. *Journal of Al-Sharq for Commercial Sciences*.
21. Hatba, B. W. M. (2022). The effect of applying International Financial Reporting Standards (IFRS 9) on banking risk management: An applied study on Egyptian banks. *Journal of Contemporary Business Studies*, 138, 459–496.
22. Huwaili, A. M., & Hassan, M. A. (2025). Obstacles to applying IFRS 9 and their impact on the quality of financial reporting information: A field study on Libyan banks. *Journal of Financial and Banking Studies*, 27, 459–496.
23. Rashid, W. (2021). Possibilities and challenges of applying IFRS 9 in Iraqi banks: A survey study. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 17(55), 215–230.
24. Suleiman, M. (2020). Application of IFRS 9 and its impact on external audit quality: A field study. *Scientific Journal of Business Studies*, 12(1), 150–185.
25. Abdel Aal, T. (2019). *International Financial Reporting Standards IFRS: Presentation, accounting, and auditing*. Alexandria: Dar Al-Jami'a.
26. Abdel Salam, A., Ragab Ahmed, N., & El-Sayed, I. (2021). Accounting for financial instruments under IFRS 9 and its impact on improving the quality of accounting information. *Scientific Journal of the Sector of Faculties of Commerce, Al-Azhar University*.
27. Libyan Accountants and Auditors Association. (2022). *Annual reports on the practice of the auditing profession in Libya*. Tripoli, Libya.

ملحق أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على استبانة ميدانية لقياس آراء مراجعي الحسابات القانونيين بمدينة طرابلس حول التحديات المعاصرة لمراجعة الأدوات المالية في ظل تطبيق معيار IFRS 9. وقد صُممت عبارات الاستبانة بما يتفق مع أهداف الدراسة وفروضها ومحاورها الرئيسية، حيث ركزت على أربعة أبعاد أساسية هي: المعرفة والتأهيل المهني، جودة وتوافر البيانات، تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية، وتكلفة ووقت إجراءات المراجعة. استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبانة، وذلك وفق التدرج الآتي:

درجة الاستجابة	مستوى الموافقة
1	لا أوافق بشدة
2	لا أوافق
3	محايد
4	أوافق
5	أوافق بشدة

جدول (7): عبارات الاستبانة حسب محاور الدراسة

المحور	رقم العبارة	نص العبارة
المعرفة والتأهيل المهني بمتطلبات IFRS 9	1	لدي معرفة كافية بمتطلبات معيار IFRS 9 الخاصة بالأدوات المالية.
المعرفة والتأهيل المهني بمتطلبات IFRS 9	2	حصلت على تدريب أو دورات كافية تتعلق بتطبيق IFRS 9.
جودة وتوافر البيانات	3	توجد صعوبة في الحصول على بيانات موثوقة لتطبيق IFRS 9.
جودة وتوافر البيانات	4	تعتمد النماذج المستخدمة في IFRS 9 على بيانات تاريخية يصعب التحقق منها.
تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية	5	النماذج المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة معقدة.
تعقيد النماذج الرياضية والإحصائية	6	يتطلب تطبيق IFRS 9 مهارات تحليلية وإحصائية متقدمة.
تكلفة ووقت إجراءات المراجعة	7	يؤدي تطبيق IFRS 9 إلى زيادة تكلفة عملية المراجعة.
تكلفة ووقت إجراءات المراجعة	8	يستغرق تدقيق الأدوات المالية وقتاً أطول بعد تطبيق IFRS 9.
تكلفة ووقت إجراءات المراجعة	9	يمثل IFRS 9 تحدياً كبيراً لمكاتب المراجعة.
تكلفة ووقت إجراءات المراجعة	10	يؤثر تطبيق IFRS 9 على جودة عملية المراجعة بشكل ملحوظ.

وقد تم استخدام استجابات أفراد العينة على هذه العبارات في حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ثم اختبار دلالة اتجاهات الاستجابة باستخدام اختبار T لعينة واحدة مقارنة بمتوسط الحياد البالغ 3 درجات.